

## البيانات المليّة في الأزمة اللبنانية



محمد السماك

كاتب وإعلامي - لبنان

**ثمة ضرورة للتعجيل  
بتشكيل الحكومة كما  
جاء في بيان دار الفتوى  
تجنباً للوقوع في أي فراغ  
في السلطة يتحول إلى  
فراغ دستوري.**

البطريك صفير كان قد أعلن أن الذين اتخذوا القرار هم المسؤولون عن تنفيذه.

غير أن المجلس الشيعي أعرب عن رأي في البيان يقول إن القرار 1559 "لا يمكن أن يكون بديلاً عن اتفاق الطائف الذي يجمع كل اللبنانيين، وأن القرار المذكور يفرقهم وهو مشروع فتنة بينهم". واعتبر المجلس "أن ما يجري تداوله من ربط مشاريع التحويل السياسي بخطط أمنية أفصحت عنها وزيرة الخارجية الأميركية، تطرح علامات استفهام خطيرة حول مستقبل الاستقرار في لبنان وإعادته إلى أجواء مشابهة للعام 1982".

ويتجاهل بيان دار الفتوى أي إشارة إلى هذا القرار من قريب أو من بعيد، ويركز على اتفاق الطائف دون سواء مؤكداً على تطبيقه نصاً وروحاً، وعلى اعتباره "الميثاق الوطني الجديد، الذي اجتمعت وانعقدت عليه إرادة اللبنانيين جميعاً، كما حظي بمباركة

الدول العربية ودول العالم أجمع، ولا سيما منها الدول الكبرى، ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالتالي يجب الاحتكام إليه، واحترام ما تضمنه من أحكام ومبادئ".

أما بيان مجلس المطارنة الكاثوليك، فأثر تجنب الجدل حول اتفاق الطائف والقرار 1559، وبعد أن دعا إلى "التمسك بوحدة لبنان وسيادته واستقلاله وحرية"، أكد أن استشهاد الرئيس الحريري جاء عامل وحدة وقوة وتضامن بين كل اللبنانيين، وأن هذه الوحدة كفيلة بأن تساعد لبنان على تطبيق وثيقة الوفاق الوطني - الطائف تطبيقاً سليماً كاملاً وشاملاً في شكل يحافظ على العلاقة التاريخية والجغرافية والاقتصادية بين لبنان وسوريا".

إن القاسم المشترك بين البيانات الأربعة هو الإشادة بالرئيس الشهيد رفيق الحريري وبالروح الوطني الذي قام به في حياته، وحتى بعد استشهاد. إذ أصبح موضع استقطاب وطني جامع. ومن ثم التحذير من خطر الفتنة والانقسام والدعوة إلى التمسك بأهداف الوحدة الوطنية والسلم الأهلي لتجنب الوقوع في الفخ الذي يستدرج إليه

في عام 1856 رفع قنصل فرنسا في مدينة طرابلس بشمال لبنان مذكرة إلى وزير خارجية بلاده قال فيها: "يتعلق الشرقي بدينه كما تتعلق نحن بوطننا. والشعب بالنسبة له (للشرقي)، هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو ويمارسون الشعائر التي يمارسها". في ضوء هذه الفقرة من تقرير دبلوماسي فرنسي يبلغ عمره 149 عاماً، يمكن تصور طبيعة التقارير التي توجهها سفارات الدول الأجنبية إلى حكوماتها - وليس السفارة الفرنسية وحدها - حول الأوضاع الحالية في لبنان.

ففي خضم تداعيات هذه الأوضاع تتوالى البيانات الصادرة عن المراجع الدينية الإسلامية والمسيحية على حد سواء. ومع أن كل بيان يعالج الموضوع ذاته، إلا أن المقاربات متعددة، والتمايزات واضحة. ففي هذا الأسبوع - على سبيل المثال - صدرت أربعة بيانات سياسية - دينية. البيان الأول عن مجلس المطارنة الموارنة الذي يترأسه البطريك مار نصر الله بطرس صفير، والبيان الثاني عن المجلس الإسلامي الأعلى الذي يترأسه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني، والبيان الثالث صدر عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي يترأسه الشيخ عبد الأمير قبلان، أما البيان الرابع فقد صدر عن مجلس المطارنة الكاثوليك الذي يترأسه البطريك "غريغوريوس" الثالث لحام.

إن قراءة لما تضمنته هذه البيانات تلقي الضوء على صورة المجتمع اللبناني الذي يتألف كما هو معروف من 18 عائلة روحية إسلامية ومسيحية. كما أنها تلقي ضوءاً آخر على التمايزات في نظرات هذه العائلات إلى الأوضاع التي يمر بها لبنان وإلى كيفية التعامل معها.

إن بيان مجلس المطارنة الموارنة يقول مثلاً: "إن التظاهرات السلمية الحضارية المتواصلة ليلاً ونهاراً في ساحة الشهداء والتي أسهمت إسهاماً كبيراً في إسقاط الحكومة، تدل على يقظة محمودة لدى اللبنانيين ولا سيما الشباب من بينهم الذين لم يحملوا في هذه التظاهرات غير العلم اللبناني ولم يفكروا غير التفكير الوطني، فانصهروا كل الانصهار في بوتقة الوطن على الرغم من تباين الطوائف واختلاف المذاهب وهذا ما كان مطلوباً".

أما بيان المجلس الإسلامي الشيعي فيقول إنه يستنكر بشدة "المواقف الاستغلالية والانتهازية الساعية إلى زرع بذور الفتنة بين اللبنانيين، وأن وحدة اللبنانيين أقوى من محاولات الاستهداف للبليل من الوطن ومنعته".

ثم يشير بيان مجلس المطارنة الموارنة إلى قرار مجلس الأمن الدولي 1559 في بيانه الأخير. إلا أن

البناني والعربي والدولي"، دون أي إشارة إلى التحقيق المحلي.. أو الدولي. واكتفى البيان الكاثوليكي بالمطالبة بالكشف السريع عن الجريمة وأسبابها وفعاليتها وأهدافها والجهات التي وراءها..

مع ذلك لا تنحصر البيانات المليّة في الأزمة اللبنانية في هذه البيانات الصادرة عن المراجع الأربعة. فهناك بيانات عديدة أخرى، وتصريحات وخطب ومواعظ لقيادات روحية إسلامية (مثل السيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله، والإمام محمد حسين فضل الله المرجع الإسلامي الشيعي) ومسيحية (مثل المجلس الأعلى للكنائس الإنجيلية الذي ينتمي إليه الوزير السابق الدكتور باسل فليحان الذي يعالج في فرنسا من حروق خطيرة أصيب بها في العملية الإجرامية).

أما فيما يتعلق بموضوع تشكيل حكومة جديدة فإن الآراء المليّة تتراوح بين المطالبة بحكومة حيادية كما يقول بيان مجلس المطارنة الموارنة، وبحكومة اتحاد وطني كما يقول بيان المجلس الشيعي. إلا أن ثمة إجماعاً على ضرورة التعجيل في تشكيل الحكومة كما جاء في بيان دار الفتوى تجنباً للوقوع في أي فراغ في السلطة يتحول إلى فراغ دستوري. ويقض مضاجع الجميع مجرد استعادة صور الماضي حيث عاش لبنان أثناء الحرب الداخلية مدة سبعة أشهر في ظل حكومة مستقيلة كانت تتولى تصريف الأعمال برئاسة المرحوم رشيد كرامي.

تبقى قضية العلاقة مع سوريا في ضوء خطاب الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري يوم السبت الماضي والذي أعلن فيه قرار سحب القوات من لبنان.

ويتمثل تعدد المواقف من هذه القضية أولاً في الشعارات التي يرفعها المعتصمون في ساحة الشهداء "ساحة الحرية". وقد أشاد بيان مجلس المطارنة الموارنة بهم بقوله: "هذه العاطفة الوطنية السليمة التي تجلت لدى الشباب اللبناني مؤخراً والتي حملت أفرادها على التخلي عن شعارات تجمعاتهم الخاصة للاكتفاء بالعلم اللبناني ستستمر في جمع الصفوف وتوحيد القلوب لبلورة فكرة وطنية يعتنقها اللبنانيون جميعاً وتبرز للعالم أجمع صورة لبنان الديمقراطي الموحد بين مسلميه ومسيحييه".

كما أن بطريرك الأرمن الكاثوليك نرسيس "بارك هؤلاء الشباب والشابات وأثنى في بيان له على دورهم الوطني".

ويتمثل تعدد المواقف ثانياً، من خلال وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده السيد حسن نصر الله وترجمته في المسيرة الشعبية الحاشدة يوم الثلاثاء الماضي وفي الشعارات المؤيدة لسوريا التي رفعتها. ماذا بعد؟.. الله يستر!..

لبنان مرة جديدة.

غير أن التباينات تعود إلى الظهور من خلال قضية التحقيق في الجريمة التي أدت إلى اغتياله، ومن خلال الموقف من رؤساء الأجهزة الأمنية في لبنان.

هناك إجماع على إدانة الجريمة. وهناك إجماع على وجوب التحقيق لكشف المجرمين ومحاسبتهم. ولكن البيانات لا تعكس إجماعاً حول الأمور التالية:

- الطعن بصدقية التحقيق المحلي.
- المطالبة باستقالة أو بإقالة رؤساء الأجهزة الأمنية.
- المطالبة بتحويل لجنة تقصي الحقائق الدولية إلى لجنة تحقيق دولية.
- تشكيل حكومة جديدة.

- كيفية التعامل مع قضية انسحاب القوات السورية من لبنان.
- لقد تحدث بيان دار الفتوى عن التحقيق المحلي فدعا إلى "فضح المحرضين على الجريمة ومحاسبة المسؤولين عن التقصير، وإعلان الحقيقة

على الملأ، والقيام بالتحقيقات الجادة بالدقة المطلوبة والسرعة اللازمة". وأكد المجلس على عدم رضاه حتى الآن عن "إجراءات وأساليب التحقيق في حادثة الاغتيال، لأن رجالاً استثنائياً بمستوى الرئيس الشهيد الحريري ينبغي أن تواكب شهادته إجراءات للتحقيق استثنائية أيضاً، لكي تهدأ نفوس اللبنانيين الذين لن يغمض لهم جفن قبل كشف الجناة أياً كانوا، وسوقهم إلى محراب العدالة".

لقد تحدث البيان عن إجراءات استثنائية للتحقيق، ولكنه لم يتحدث عن تحقيق دولي.

أما بيان مجلس المطارنة فذهب في ترحيبه بمهمة جمع المعلومات التي يقوم بها فريق المتخصصين الدوليين إلى حد القول إن من شأن هذا الأمر "أن يدخل الطمأنينة إلى نفوس اللبنانيين خاصة أنه ما من أحد يعرف كيف اغتيل من اغتيل من الشخصيات اللبنانية وهي كثيرة، وحتى الآن لم يرشح شيء عن كيفية اغتيالها وهذا ما شجع الفاعلين على التماذي في فعلتهم الشنعاء". وبالمقابل طالب بيان المجلس الشيعي "بتكثيف التحقيق وبذل أقصى الجهود لجلاء حقيقة اغتيال الرئيس الحريري ووضعها أمام الرأي العام